

حفل تخريج الفوج الأول من

برنامج المهارات القانونية والإدارية

كلمة ترحيبية من رئيس الجامعة

الأربعاء 2012/12/19

الساعة: 11:00 -قاعة ملحق الحقوق/243

معالي الأستاذ علي مهنا وزير العدل،

معالي السيد موسى أبو زيد - رئيس ديوان الموظفين العام

السيدة ياسمين شريف، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

الدكتور فاهوم الشلبي - ممثل معالي وزير التعليم العالي

السيد أحمد عباس - ممثل معالي وزير التخطيط

الأخوات والأخوة الأعزاء

بداية اسمحو لي أن أتقدم بالشكر الجزيل باسم جامعة بيرزيت لمعالي وزير العدل

الأستاذ علي مهنا والسيد فرودي مورينج مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى

إدارة كل من معهد الحقوق ومركز التعليم المستمر، وإلى كل من شرفنا في هذا

الحفل بحضوره إلى جامعة بيرزيت.

نجتمع اليوم للاحتفال بتخريج الكوكبة الأولى من طلاب برنامج الدبلوم المهني في المهارات القانونية وطلبة برنامج المهارات الإدارية، واللذين جاءا نتاجا للتعاون المشترك بين وزارة العدل وجامعة بيرزيت ممثلة بمعهد الحقوق ومركز التعليم المستمر، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة UNDP، ضمن برنامج "الإدارة العامة المتقدمة لموظفي القطاع العام" وكوادر من مكونات برنامج بناء قدرات موظفي وزارة العدل.

يهدف البرنامج الأول الذي يقدمه معهد الحقوق، وهو "دبلوم المهارات القانونية"، إلى تأهيل المستشارين القانونيين، وتدريبهم، وتحسين قدراتهم المهنية لمساعدتهم على ممارسة أعمالهم بكفاءة واقتدار. ويعد هذا الدبلوم خطوة إلى الأمام في التعليم القانوني المهني لمن يعملون في المهن القانونية أو من سيصبحون قضاة أو باحثين أو موظفين رسميين يعملون في مجال القانون. وقد اشتمل البرنامج على 358 ساعة تدريبية، واشترك فيه 24 مشاركا، علما بأن هذا البرنامج معتمد من وزارة التعليم العالي.

أما البرنامج الثاني، الذي يقدمه مركز التعليم المستمر، وهو دبلوم المهارات الإدارية، فيهدف إلى بناء قدرات طاقم الإدارة المتوسطة في مجال الإدارة العامة. ويتكون من 240 ساعة تدريبية. وقد استند تصميم المواد التدريبية على الأنشطة والحالات الدراسية الحقيقية والمشاريع التطبيقية من واقع عمل المشاركين.

هذا وسيتم خلال الأسابيع القليلة القادمة إطلاق الدبلوم المهني في المهارات الإدارية الذي يستهدف فئة الموظفين الإداريين والتنفيذيين في القطاع العام، وقد تم اعتماده كدبلوم مهني متخصص من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.

وفي هذا المقام وبحضور الجهات الرسمية ممثلة بأصحاب المعالي نوصي بضرورة  
تبني شهادة الدبلوم المهني المتخصص ضمن آليات التقييم والترقية لدى ديوان  
الموظفين العام.

وفي الختام أتقدم بالتهنئة للطلبة الخريجين مع تمنياتي لهم بالتقدم في أدائهم الوظيفي  
والارتقاء بمؤسساتنا الفلسطينية.

مع الشكر